

السيد الرئيس،

تود منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين أن تعرب عن مخاوف عميقة إزاء النمط السلبي لفرض القيود على الحق في حرية التعبير. حيث يلاحظ هذا النمط بوضوح في دول مجلس التعاون الخليجي مثل البحرين والمملكة العربية السعودية. يعتبر هذا الازدياد في القيود المفروضة انتهاك مباشر للأهداف والغايات المنصوص عليها في إعلان وبرنامح عمل فيينا.

في البحرين، ما زالت الحكومة تستخدم قوانين مكافحة الإرهاب الفضاضة لتجريم معظم أشكال التعبير التي تنتقد الحكومة. خلال الشهر الجاري، أيدت محكمة بحرينية حكماً بالسجن 6 أشهر بسبب تغريدة على أبرز مدافع حقوق الإنسان في البلاد: نبيل رجب. وقد يواجه ما يصل إلى 10 سنوات أخرى في السجن إذا ما أدين بتهم إضافية تتعلق أيضاً بتغريدة أخرى له. ينضم السيد رجب مع زملائه المدافعين عن حقوق الإنسان، كعبد الهادي الخواجة وعبد الجليل السنكيس في سجون البحرين. وبالإضافة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، حكمت البحرين هذا الشهر أيضاً على زعيم المعارضة السياسية الشيخ علي سلمان بالسجن 4 سنوات لتعبيره السلمي.

في الجانب الآخر للجسر من البحرين مثال آخر على دولة ملتزمة بتقييد حرية التعبير بأي وسيلة: المملكة العربية السعودية. لقد استخدمت الحكومة السعودية أيضاً قوانين مكافحة الإرهاب لتقييد التعبير السلمي المعارض باسم أمن الدولة. وقامت أيضاً بتأسيس نظام قضائي مواز تحت إشراف وزارة الداخلية للنظر في قضايا بموجب قانون مكافحة الارهاب. هذا الشهر، أيدت محكمة سعودية عقوبة السجن 10 أعوام و 1000 جلدة ضد المدون السعودي رائف بدوي. كما تواجه أصوات معارضة أخرى – وليد أبو الخير ومحمد القحطاني والشيخ نمر النمر – أحكاماً بالسجن تتراوح بين 10 سنوات في السجن وتصل حتى الإعدام بقطع الرأس.

السيد الرئيس، ندعو جميع الدول التي تجرم التعبير السلمي، مثل البحرين والمملكة العربية السعودية إلى الإفراج فوراً عن جميع المسجونين بسبب حرية التعبير ومراجعة وتعديل جميع القوانين بهدف ضمان المعايير الدولية لحرية التعبير، وذلك تمشياً مع أهداف إعلان وبرنامح عمل فيينا.

شكراً.